مجلة جامعة الملك سعود، م٢٤، *اللغات والترجمة* (عدد خاص)، ص ص ٦١-٩٢، الرياض (٢٠١٢م/١٤٣٣هـ)

المشاكل النظرية للترجمة وإستراتيجية الحل من واقع تدريس اللغات والترجمة بكلية اللغات والترجمة بجامعة الملك سعود

ناصر السيد عبدالرحيم محمد

أستاذ مساعد، كلية اللغات والترجمة، جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في ١٤٣١/٣/٢٦هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٣١/١١/١٦هـ)

ملخص البحث. يركز هذا البحث على دراسة الإجراءات التعليمية والتربوية المستخدمة في تعليم اللغة الألمانية، وكذلك الإستراتيجيات المتبعة لترجمة النصوص في دروس الترجمة التحريرية، ويلقي الضوء على بعض المشاكل الناتجة عن هذه الإجراءات والإستراتيجيات مع عرض المقترحات التي يجب اتخاذها لحل هذه المشاكل.

يتكون البحث من مقدمة وفصلين وعرض للنتائج وتحليليها. الفصل الأول يتناول عرض المعارف النظرية، التي يجب اكتسابها للقيام بمهمة الترجمة. الفصل الثاني يقوم بدراسة مشاكل الترجمة والإستراتيجيات التي يستخدمها الطلاب للتغلب على هذه المشاكل، مع التركيز على الإجراءات التعليمية والإدارية التي يجب اتخاذها لمواجهة ضعف الأهلية اللغوية وقلة الكفاءة في ميدان الترجمة التحريرية. في النهاية يتم عرض وتحليل نتائج البحث.

المقدمة

السبب وراء هذا البحث هو وصول خطاب من وزارة الخارجية السعودية تنتقد فيه مستوى خريجي كلية اللغات والترجمة بجامعة الملك سعود، والذين تقدموا لاختبارات شغل وظائف شاغرة بالسفارات السعودية بالدول الأجنبية. وهو جرس إنذار للقائمين على العملية التعليمية للمراجعة والتفكير بجدية في الحلول المناسبة لإعداد مترجمين قادرين على مواجهة كافة التحديات في سوق العمل بعد تخرجهم.

لقد تم إنشاء كلية اللغات والترجمة في عام ١٤١٥هـ الموافق ١٩٩٤م، أي منذ ١٥ سنة، ولا أدري إذا كان عدم وجود مترجمين متخصصين (عربي-ألماني/ألماني-عربي) من خريجي الكلية في سوق الترجمة السعودية هو محض صدفة؟ فجميع خريجي البرنامج يعملون في مجالات عدة، إلا في مجال الترجمة (فيما عدا عدد محدود من المعيدين، يواجهون صعوبات كبيرة في الدراسات العليا، بالإضافة إلى توقف بعضهم عن استكمال الدراسات العليا والتوجه

إلى العمل الإداري). كما أن عملية تسرب الطلاب في المستويات الأولى إلى الكليات الأخرى ليس بالقليل. وهذا أمر مقلق ويحتاج إلى وقفة يتم خلالها تقييم عملية التكوين بالبرنامج وأداء أعضاء هيئة التدريس، وكذلك الخطة الدراسية.

كأحد أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغات والترجمة، أسعى من وراء هذا البحث إلى تسليط الضوء على بعض المشاكل سواء في مرحلة التأهيل اللغوي أو مرحلة تدريس الترجمة التحريرية ببرنامج اللغة الألمانية بكلية اللغات والترجمة – جامعة الملك سعود، وطرح المقترحات التدريسية والإدارية لحل هذه المشاكل، بهدف تحسين جودة الترجمة في سياق تكوين المترجمين المهنيين.

ما الذي يمكن فعله حتى يستطيع الطلاب الترجمة؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب معرفة كيف يترجم الطلاب؟ ما الأخطاء التي يرتكبونها؟ ولماذا؟ ويتم ذلك من خلال بحث ميداني على عينة من الطلاب تقوم بترجمة أحد النصوص من اللغة العربية إلى اللغة الألمانية. دراسة العينة وتحليل نتائجها يجب أن يركز على النقاط التالية (Krings, 1986: p. 6):

١- ما مشاكل الترجمة التي واجهت الطلاب؟
٢- كيف حاول الطلاب إيجاد حلول لهذه المشاكل؟
٣- ما مصادر التوثيق (القواميس، الموسوعات، المجلات المتخصصة والعامة) المستخدمة في الترجمة؟
٤- ما الأخطاء الناشئة عن استخدام أدوات التوثيق؟
٥- وما الحلول المستخدمة للتغلب على المشاكل؟ ولماذا؟

يضاف إلى هذه الأسئلة النقاط التالية:

١- ما الإستراتيجيات التي يستخدمها الطلاب للتغلب على مشاكل الترجمة؟
٢- لماذا تستخدم إستراتيجيات محددة دون غيرها، أي هذه الإستراتيجيات استخدم بشكل خاطئ؟ ولماذا؟
٣- ما إستراتيجيات الترجمة غير المعلومة للطلاب؟ وما هي الأخطاء الناشئة عن ذلك؟
٤- أين الفراغات في الترجمة؟ (أماكن فارغة في الترجمة لم يجد الطالب لها حلاً).
٥- ما المشاكل التي لم يلتفت إليها الطلاب؟ ولماذا؟

من خلال تحليل الأخطاء الواردة بالعينة ومعرفة أسبابها وكذلك الحلول المقترحة تعطي معلومات مفيدة ومهمة تساعد على إعداد مادة علمية جيدة سواء لدروس تعليم اللغة أو تعليم الترجمة.

إجراء هذا البحث الميداني – على عينة من طلاب كلية اللغات والترجمة برنامج اللغة الألمانية بجامعة الملك سعود بغرض الإجابة عن الأسئلة السابقة – هو ما أقوم بالإعداد له وكتابة بحث بشأنه، سوف أقوم بنشره في القريب العاجل بإذن الله.

يركز هذا البحث على دراسة الإجراءات التعليمية والتربوية المستخدمة في تعليم اللغة الألمانية،

وكذلك الإستراتيجيات المتبعة لترجمة النصوص في دروس الترجمة التحريرية، ويلقي الضوء على بعض المشاكل الناتجة عن هذه الإجراءات والإستراتيجيات مع عرض المقترحات التي يجب اتخاذها لحل هذه المشاكل.

يتكون البحث من مقدمة وفصلين وعرض للنتائج وتحليليها. الفصل الأول يتناول عرض المعارف النظرية، التي يجب اكتسابها للقيام بمهمة الترجمة. الفصل الثاني يقوم بدراسة مشاكل الترجمة والإستراتيجيات التي يستخدمها الطلاب للتغلب على هذه المشاكل، مع التركيز على الإجراءات التعليمية والإدارية التي يجب اتخاذها لمواجهة ضعف الأهلية اللغوية وقلة الكفاءة في ميدان الترجمة التحريرية. في النهاية يتم عرض وتحليل نتائج البحث.

الفصل الأول: الترجمة ومتطلباتها

سيتم عرض المعارف النظرية في هذه الفقرة، والتي يجب اكتسابها للتمكن من حل مشاكل الترجمة.

وظيفة المترجم

وظيفة المترجم هي صوغ أفكار من لغة لها أعرافها وتقاليدها وثقافتها وحضارتها إلى لغة أخرى ربما اختلفت في كل ذلك، وعليه أن يخرج نصاً يوحي بأنه كتب أصلاً باللغة المترجم إليها. وهذا يتطلب من المترجم التبحر لسنوات طويلة في علوم تلك اللغة والقدرة على استخدام الألفاظ والتراكيب لتدل على ما يريده من معان، وعليه كذلك أن يجيد فنون الكتابة باللغة التي يكتب بها والإلمام بمعلومات كثيرة عن العالم الذي نعيش فيه (الثقافة العامة).

إعداد المترجمين المتخصصين

إن السؤال التقليدي الذي يطرح نفسه دائماً هو: هل ينبغي أن يقوم بالترجمة المتخصصة مترجم أم أحد المتخصصين؟ فإذا ما رأينا أن المترجم يمكن أن يقوم بها دون الحاجة إلى المتخصص فإنه يجب التأمل في كيفية توجيه عملية إعداد المترجمين المتخصصين. ويجب أن تركز عملية التكوين على ما يلي.

نمطية الطالب ومعايير القبول

يعاني متعلم الترجمة وقت دخوله الكلية – وهي بالتأكيد حالة أغلب المتعلمين – من نقص في التكوين العام (الثقافة). وإذا رغبت الكلية إضافة دروس في التكوين العام إلى برامجها فسيكون له حتماً آثار على تشكيلة الطاقم التعليمي وعلى مدة الدراسة. بالإمكان سحب مقررات لصالح مقررات جديدة، خاصة بعناصر التكوين، والتي تعتبر عملاً مهماً في رفع الكفاءة في ميدان الترجمة. كما يجب نصح الطلاب بقراءة الصحف دورياً ومتابعة الأخبار. ويمكن استخدام غرفة التقاء الطلاب بأعضاء هيئة التدريس في مدخل الكلية كغرفة للقراءة يوضع بها الأعداد اليومية للجرائد والمجلات المحلية والأجنبية المختلفة (الإنجليزية،

والفرنسية، والألمانية، والأسبانية، والإيطالية، وغيرها من اللغات التي تدرس بالكلية)، واستخدام شاشة التليفزيون الموجودة بالفعل داخل القاعة لعرض إحدى قنوات الأخبار، بغرض زيادة حصيلة الثقافة العامة لدى الطلاب.

تسمح الكلية بتسجيل الطلاب بدون أي معرفة مسبقة باللغة الألمانية، ولا توجد إمكانية للطلاب من قضاء بعض الوقت في بلد اللغة قبل بدء الدراسة. أثناء الدراسة تأتي الفرصة فقط لعدد قليل من الطلاب (٣-٥ طلاب) للحصول على منحة لمدة شهرين من الهيئة الألمانية للتبادل العلمي للتسجيل في إحدى دورات اللغة بأحد المعاهد بألمانيا. ليس من النادر أن نجد كثيراً من الطلاب ينهون دراستهم والحصول على درجة البكالوريوس دون أن يقضوا بعض الوقت (ولو فصل دراسي واحد) في بلد اللغة. كما أن كثيراً من الطلاب يفرض عليهم دراسة لغة أجنبية ليس لديهم استعداد ورغبة لدراستها.

ونظراً لضعف الكفاءة في ميدان الترجمة لعدد ليس بالقليل من الطلاب، وهو ما يعود بالدرجة الأولى لنقص في التأهيل اللغوي، فمن الضروري فرض شروط للقبول بالبرامج المختلفة بالكلية، إما من خلال امتحانات قبول، لأنها الوسيلة الفعالة والمطبقة في الجامعات الأوروبية لقياس المستوى المعرفي للمتقدمين لدراسة الترجمة. فعلى سبيل المثال تشترط جامعة برلين وكثير من الجامعات الأخرى على الطلبة الأجانب المتقدمين لدراسة الترجمة إنهاء الدراسة في إحدى فروع علوم اللغة باللغة الألمانية (درجة البكالوريوس)، للتثبت من إتقان اللغة الألمانية قبل البدء في دراسة الترجمة، حيث إن رفع القدرة اللغوية وخاصة المعارف المعجمية تترك بالدرجة الأولى للمجهود الشخصي للطلاب، مع وجود مقررات لتحسين المستوى اللغوي في المجالات المتخصصة. دراسة الترجمة بالجامعات هي في الأساس عمليات منهجية وإدراكية (عمليات الفهم وإعادة الصياغة؛ الاستماع والتحليل والإنتاج) ثم لغوية، علماً أن المعارف اللغوية هي أيضاً من نوعية إدراكية. وحسب فيولا فإن ٩٠٪ من الجامعات الكندية التي تمنح شهادات دراسية في الترجمة المهنية تفرض اجتياز امتحان قبول للسماح بالتسجيل بالكلية (Kiraly, 2000: p. 13). الطريقة الأخرى لقياس المستوى المعرفي للطلاب الجدد يمكن أن تكون من خلال جلسات خاصة، يمكن من خلالها تحديد مدى استجابة الطالب لشروط دراسة اللغات الأجنبية والترجمة:

- فهم أسباب ودوافع المتقدمين للتسجيل في برامج الكلية المختلفة، إذ إن وجود مخزون معرفي سابق للدارسين يمكنهم من سهولة الاندماج في العملية التعليمية.
- اختبار مدى قابلية الطالب لتعلم اللغات.
- اختبار مدى قابلية الطالب للتعامل مع حضارة الآخر والتفاعل معها.
- التأكد من سلامة نطق الطالب وسلامة خروج الأصوات.

أيضاً المعرفة بالمهارات المطلوبة في سوق الترجمة تمكن من تحديد نوعية الدارس. معدل درجات اللغة الإنجليزية في الثانوية العامة يمكن أن يكون أيضا أحد المعايير عند انتقاء المرشحين.

درجة التخصص التي يجب أن يكون عليها الطالب

لابد من تأهيل الطلاب في ميدان الدراسات العلمية، وأن يتوفر الأستاذ الذي يتمكن من تغطية مراحل إعداد المترجم المتخصص (أي تتوفر لديه المعرفة العلمية)، حتى يمكن إعداد مترجمين مؤهلين للعمل في ممارسة المهنة. وحتى يتم ذلك لابد من تزويد الطلاب بالتقنيات المناسبة للتوثيق ومعرفة المصطلحات المتخصصة في اللغة الأم. كما يجب أن يكون هناك علاقة وثيقة بين المترجم والمتخصص. فالترجمة العلمية تحتاج من الطلاب، ضمن الخطة الدراسية، الحصول على معلومات متخصصة في كافة الميادين العلمية عن طريق الأساتذة في مختلف الأقسام، وكذلك خدمات المكتبة الجامعية.

درجة التخصص والمعرفة التي يجب أن يكون عليها أستاذ المادة

واقع الأمر هو أن مهام التدريس يقوم بها أساتذة في علوم اللغة والأدب والتربية. وبما أن الهدف هو إعداد مترجمين، فيجب أن تأتي العلاقة بين المعلم ومعرفته (تخصصه) في المرتبة الأولى. وهناك من بين الأساتذة أحياناً من هم في حاجة إلى التوجيه والتدريب للقيام بمهامهم على أحسن وجه. ولابد من الإقرار بهذا الواقع، والاعتراف بضرورة التغيير في هذا المضمار. إذ لا يعقل اليوم أن يتخذ الأستاذ موقفاً سلبياً من نظريات الترجمة، ويجاهر بعدم حاجته إلى أي منهجية، فلا يتصرف إلا بحسب ما تمليه عليه رؤيته أو تجربته من دون الاستناد إلى أسس علمية. وعليه يجب أن تقوم المؤسسة التعليمية بتنظيم برامج متخصصة لإعداد المعلمين في إطار جماعي كي تحظى بتوافق الآراء، وتوفر لها فرص التطبيق. وانطلاقاً من ذلك فمن المهم بقدر الإمكان فرض شروط توظيف محددة على كل الأساتذة (المكون)، حيث إن تعلم المعرفة (التكوين) مرتبط بالعلاقة فيما بين المكون والمتكون. ومن ثم فإن التكوين النموذجي يتمحور حول التفاعل بين المكون والمتكون. وكما هو ضروري ومفيد فهم دوافع الطلاب فمن نفس الأهمية معرفة دوافع الأساتذة. نذكر منها حب التجربة والرغبة في تكوين جيل قادر مهنياً للقيام بمهمة الترجمة.

الخطة الدراسية

يجب أن تعكس الخطة الدراسية ضرورة تحقيق الأهداف الأساسية، سواء على المدى القصير أو الطويل. على المدى القصير: إعداد الطلاب لتلقي مواد الترجمة. على المدى الطويل: إعداد مترجمين قادرين

على مواجه كافة التحديات في سوق العمل بعد تخرجهم.

تطبيق خطة دراسية موحدة على جميع اللغات الأوروبية والشرقية بالكلية أمر يستحق المراجعة والدراسة. لقد صنفت اللغات إلى عائلات مختلفة، بناء على مدى تقاربها أو الاختلاف فيما بينها. فاللغة العربية واللغة العبرية ينتميان إلى عائلة اللغات السامية، بينما تنتمي اللغة الألمانية إلى اللغات الجرمانية. ونظراً لاختلاف اللغات في العائلات المختلفة فيما بينها في فروع علوم اللغة المختلفة، ونظراً لأن اللغة الألمانية من اللغات الصعبة ذات الطبيعة الرياضية، نظراً لكثافة قواعدها، وتفردها بخصائص وإشكاليات تميزها عن كثير من اللغات الأخرى، وكذلك عدم معرفة الطلاب المبتدئين باللغة الألمانية، كل هذا يدفع في اتجاه واحد: تطبيق خطة دراسية لكل لغة على حدة. تجمع هذه الخطط قواسم مشتركة: مدة الدراسة، وعدد الساعات الدراسية. على أن يكون للمتخصصين في كل لغة حرية توزيع عدد الساعات على المقررات بالشكل الذي يتواءم وخصائص كل لغة على حدة. هذا الاتجاه هو التطور الطبيعي للكلية لتحول كل البرنامج مستقبلاً إلى أقسام مستقلة تماشياً مع باقي كليات الترجمة بأنحاء العالم.

مشكلة أخرى: تسمح اللائحة للطالب الذي يرسب في عدد من المقررات بتسجيل مقررات أخرى في المستوى الأعلى (رغم وجود بعض المتطلبات، إلا أنها لا تمنع من حدوث ذلك). وتكون النتيجة هي وجود عدد ليس بالقليل من الطلاب يدرسون في مستويين، بل هناك من يدرسون مقررات في ثلاث مستويات مختلفة. ارتفاع درجة صعوبة المقررات في المستوى الأعلى تؤدي إلى زيادة سوء مستوى الطالب. هنا يطرح السؤال نفسه: كيف يمكن لطالب لم يستطع تجاوز مقررات أحد المستويات من تسجيل مقررات في مستوى أعلى؟

وأقترح هنا أن يكون شرط الانتقال من مستوى إلى آخر في مرحلة التكوين اللغوي (المستوى الأول إلى الرابع) هو أن تكون النتيجة الإجمالية (مجموع درجات جميع المقررات وقسمتها على نفس العدد) لا تقل عن ٦٠٪، على أن يحقق الطالب في مقرر الكتابة والحديث نسبة لا تقل عن ٦٠٪، كشرط رئيسي للنجاح والانتقال إلى المستوى التالي. وإذا فشل في تحقيق هذين الشرطين، لزم عليه إعادة مقررات المستوى جميعا مرة أخرى. السبب للشرط الأول هو أن مهارات اللغة المختلفة (استماع، قراءة، حديث، كتابة) في مجملها وحدة واحدة لا تتجزأ وترتبط مع بعضها ارتباطاً وثيقاً. فالتدريب على إحدى هذه المهارات يدخل في ضمنها المهارات الأخرى. مثال: التدرب على مهارة (الاستماع) يتضمن المهارات التالية: مناقشة (حديث) موضوع قطعة الاستماع، يتبعها قراءة الأسئلة وفهمها جيداً، ثم كتابة الإجابات، وفي النهاية مناقشة (الحديث) الأجوبة الصحيحة، وطرح الأسئلة عن

مواطن الصعوبة في النص. وهذا ما يحدث أيضاً مع باقي المهارات الأخرى. السبب للشرط الثاني هو أن مهارة الكتابة من المهارات اللغوية المؤثرة بشكل أساسي في الترجمة التحريرية من ناحية، ومهارة الحديث في الترجمة الشفوية من ناحية أخرى.

لتجنب العديد من السلبيات يجب تدريس اللغة كوحدة واحدة وعدم تقسيمها خلال المستويين الأول والثاني (أي لمدة عام) – كما هو الحال إلى المقررات الستة (قراءة، كتابة، استماع، حديث، بناء مفردات، قواعد) – مع اعتبارها سنة تمهيدية (ضمن الخمس سنوات)، على أن يشمل الاختبار (الشهري والنهائي) جميع المهارات اللغوية، ويستغرق ثلاث ساعات. نظام فصل المهارات يهدر الكثير من الوقت في الاختبارات الشهرية (أسبوعين دراسيين)، وأسبوع آخر للامتحانات النهائية، يمكن الاستفادة منها في التدريس. أيضاً نظام الفصل ينتج عنه صعوبات في التنسيق بين الأساتذة ومشاكل تدريسية جمة، وقد حاولنا (أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج) مرات عديدة أن يكون هناك تسلسل طبيعي لمحتويات الكتاب التعليمي في دروس اللغة. وباءت جميع المحاولات بالفشل لأسباب عديدة: تدريس بعض المقررات يتطلب وقتاً أطول من مقررات أخرى. فمن الطبيعي أن تجد الطالب يدرس مهارة القراءة في الكتاب التعليمي (على سبيل المثال الدرس الثالث ص ٣٠)، في حين أنه ما زال يدرس القواعد (في الدرس الثاني ص ٢٠)، والكتابة (في الدرس الرابع ص ٣٥). بناء الوحدات وتسلسلها في الكتب التعليمية منطقي ويخضع لأسس ومناهج علمية ودرجات صعوبة متدرجة، ولا يسمح بتجاوز وحدة قبل الأخرى. وهذا ما يحدث للأسف في الواقع.

مقررات الترجمة التحريرية كثيرة ومتنوعة في جميع مجالات التخصصات العلمية (إنسانية، اجتماعية، اقتصادية، زراعية، تربوية، هندسية، حاسوبية، إعلامية، وغيرها)، بدون أن يحكمها تصنيف علمي، أو تسلسل منطقي (طبيعية: مستوى خامس؛ عسكرية: مستوى سادس؛ تجارية: مستوى ثامن؛ نفطية: مستوى تاسع؛ أدبية: مستوى تاسع). ليس هناك منطق علمي لماذا تدرس الترجمة الإنسانية في المستوى الخامس، والترجمة الزراعية في المستوى التاسع.

يجب تقليص عدد الترجمات التحريرية عما هو عليه الآن. كما يجب أن تصنف تصنيفاً علمياً. وهنا أقترح أن يكون تقسيم مقررات الترجمة التحريرية بحسب نوعية نمط النص (إخباري، تعبيري، داعي، وكذلك خليط من هذه الأنماط)، وهو ما سيأتي ذكره بالتفصيل في الفقرة الخامسة بالفصل الأول. هنا تكون مهمة الترجمة هي نقل الوظيفة المهيمنة للنص، وكذلك التغلب على مشاكل الترجمة والتي تختلف باختلاف أنماط النصوص.

أيضاً توصيف مقررات علوم اللغة (اللغويات، لغويات النص، علم الدلالة، علم الأسلوب) تتسم

بالعمومية، ولا تسعى إلى السيطرة على عناصر التقابل بين اللغتين (الهدف والمصدر): سواء على المستوى الصرفي، والمعجمي، والدلالي أو العناصر الاجتماعية الثقافية؛ وذلك لحل الصعوبات الناجمة عن طبيعة كل لغة.

احتياجات السوق

للأسف لا نمتلك حالياً دراسة وافية عن سوق الترجمة في السعودية تمكننا من التكهن بدقة بحالة سوق الترجمة. برامج الترجمة تؤهل الطلاب ليس فقط لمواجهة السوق الحالية بل لسوق مداه الزمني يتراوح بين ٢٠-٤٠ سنة. ولا يجب الخلط بين احتياجات التكوين واحتياجات السوق، فعلى الرغم من أن دوافع التعليم تكون على مستوى مهني واقتصادي، فإن احتياج التكوين يكون على المستوى المعرفي، أما احتياجات السوق فهي مرتبطة بمعطيات اقتصادية. وعلى الكلية وضع احتياجات التكوين واحتياجات السوق ضمن الخطط الدراسية ببرامجها مع أولوية لحاجيات التكوين. المعرفة الدقيقة بالسوق تساعد على إدماج المتعلمين في سوق العمل. ونظراً لأن برامج شهادة البكالوريوس بالكلية تستغرق خمس سنوات، فإن الخطة الدراسية المرتبطة مباشرة بحاجيات السوق، لا تلبي حاجيات السوق الحقيقية بعد هذه السنوات. وقد يكون من الخطأ تصور بأن عملية التكوين في الجامعات يمكن أن تخطو خطوات متوازية مع حاجيات السوق المتطورة والمتغيرة. صحيح أنه من المهم إلمام المعلم بالسوق الذي يقصده المتعلمون. ومن المفيد أيضاً إعداد المترجمين للتأقلم مع متغيرات السوق ومع تطورات المهنة. كما يجب أيضاً على المعلم إعداد المادة العلمية للمتعلم استناداً إلى معرفته برغباته وعلمه الجيد باحتياجات السوق، إلا أن الأولوية تظل دائماً لحاجيات التكوين.

مواصفات المؤسسة التعليمية

هناك تطور واضح وملحوظ في البنية التحتية للكلية وتحديث مستمر في مجالات عديدة، يواكب كبرى الجامعات العالمية. غير أن هناك أيضاً بعض المجالات التي يجب أن يشملها التطوير:

- دعم شراء الكتب الدراسية بدلاً من التصوير.
- دعم مكتبة الكلية بالكتب التعليمية الألمانية والقواميس، وكذلك الكتب المتخصصة في مجالات اللغة والترجمة.
- إنشاء مكتبة سمعية وبصرية يتوفر بها شرائط تعليم اللغة: شرائط كاسيت، وفيديو، وكذلك أسطوانات مدمجة.
- الاشتراك السنوي في المجلات العلمية المتخصصة والتي تتيح لعضو هيئة التدريس الاطلاع المستمر على التطور في مجال التخصص مما يساعد على رفع مستواه وهو ما يعود بالنفع على العملية التعليمية.

- تحديد مخصصات سنوية لعضو هيئة التدريس لشراء الكتب التي تساعده على تطوير المنهج باستمرار، وتكون هذه الكتب نواة لمكتبة البرنامج يستفيد منها مدرسون وطلاب، خاصةً وأن هناك اتجاه لفتح مسار للماجستير.

الترجمة المباشرة (من اللغة الأجنبية إلى اللغة الأم)

النصوص العامة ذات طبيعة إعلامية لا تتسم لغتها بالتخصص أو العناية بالتراكيب اللغوية. وتعتبر الترجمة العامة هي المدخل للترجمة المتخصصة. وهي عبارة عن مجال تعليمي يعمل على ترسيخ الأسس التي تحكم الترجمة والسير على منهج عمل يواجه الحقول المختلفة لتخصص المترجم. الهدف الأساسي من الترجمة التخصصية (العلمية-التقنية) هو إعداد مترجمين قادرين على الدخول في سوق العمل وممارسة المهنة اعتماداً على معارف أساسية وكافية تتعلق بآليات الترجمة وتقنياتها وإستراتيجياتها. والأهداف العامة للترجمة المباشرة هي ما يلي:

- إدراك واستيعاب المبادئ المنهجية الأساسية لعملية الترجمة: الهدف هو الوصول إلى الترجمة المعادلة التي تلائم كل حالة.
- السيطرة على عناصر التقابل بين اللغتين (الهدف والمصدر): سواء على المستوى الصرفي، والمعجمي، والدلالي أو العناصر الاجتماعية الثقافية؛ وذلك لحل الصعوبات الناجمة عن طبيعة كل لغة.
- يجب أن يكون الطالب قادراً على استخدام الموارد المتاحة للقيام بالترجمة (المعلومات والتوثيق والمصطلحات).
- استيعاب الإستراتيجيات الرئيسية لترجمة النصوص: إدراك الوظائف المختلفة للنص، كذلك أبعاد تحليل النص (البعد اللغوي، البعد الثقافي، البعد البراجماتي).
- إدراك الوظيفة البراجماتية فيما يتعلق بأنماط الاستخدام والمستخدمين.
- استيعاب المبادئ الرئيسية لأسلوب عمل المترجم المحترف: سوق الترجمة، أدوات المترجم، مراحل إعداد الترجمة.

الترجمة المعكوسة (من اللغة الأم إلى اللغة الأجنبية)

يقول نيومارك Newmark: "الترجمة إلى اللغة الأم هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تترجم بها بصورة طبيعية وبدرجة كفاءة عالية" (Newmark, 1988: p. 3). وتعتبر الترجمة المعكوسة نوعاً من التمرين التربوي لقياس الأهلية اللغوية في اللغة الأجنبية، غير أنها من المنظور المهني تتطلب جهداً مضاعفاً. الترجمة المعكوسة ممارسة ضرورية في معظم بلدان العالم، وبالتالي فلا أهمية للحجة القائلة بأن المترجم يجب أن يكون في الترجمة المعكوسة على نفس مستوى الترجمة المباشرة.

هذا النوع من الترجمة يحتاج بالدرجة الأولى إلى ترجمة الرسالة بلغة واضحة وصحيحة بدرجة مقبولة، ولا تتضمن أي تأثيرات غير مقصودة، تؤثر على فهم الرسالة. وفيما يلي متطلبات الترجمة المعكوسة:

- اللغة هدف في ذاتها، وهي أمر ضروري لعملية الترجمة في المرحلة الأولى.
- فهم المراحل الثلاث لعملية الترجمة (فهم النص المصدر، اقتناص المعنى، صياغة النص في اللغة الهدف).
- رفع القدرة على تحرير نصوص في اللغة الأجنبية، بحيث تكون جيدة من الناحية اللغوية والبراجماتية.
- إدخال تقنيات التوثيق بالاعتماد في البداية على نصوص موازية.
- معرفة الفوارق اللغوية للغتين (المعجمية، النحوية، دلالية، أسلوبية).
- توسيع المعارف الخاصة بالفوارق البراجماتية والثقافية بين اللغتين.
- معرفة الأنماط المختلفة للنصوص.

هذه الوحدات تسهم في إعداد الطالب للترجمة المعكوسة ذات الطابع المهني، وأن يتعلم الطلاب عند ترجمة النصوص إدراك الربط بين هذه الوحدات المختلفة (النحوية والصرفية والدلالية والبراجماتية والثقافية) أثناء البحث عن مضمون كل ترجمة.

أنماط النصوص وخصائصها

الخصائص الرئيسة لكل نمط من أنماط النصوص تلخصها رايس على النحو التالي (Ortner, 2002/2003: pp. 121-123).

النص الإخباري

خصائص النص الإخباري هو النقل البسيط للحقائق؛ مثل المعلومات، والمعارف والآراء وما إلى ذلك. ووظيفة اللغة في النص الإخباري هي الإبلاغ، والبعد اللغوي لها منطقي، والتركيز فيها يكون على المضمون. الجمل في النصوص الإخبارية قصيرة وغير معقدة نحوياً، وتبتعد عن الأبنية الغامضة والمبهمة، وتغلب عليها الدقة في نقل الرسالة. كما تكثر بها الجمل المبنية للمجهول، ذلك أن التركيز بها ينصب في المقام الأول على المحتوى. بصفة عامة يمكن القول بأن سمات تلك النصوص هي الوضوح في التعبير عن الوقائع، ونقل المعلومات بطريقة واضحة.

وبناء على ما سبق يجب أن تقتصر ترجمة النصوص الإخبارية على المضمون، وأن يكون أسلوب الترجمة هو النثر البسيط مع الإيضاح. وتعتبر النصوص العلمية، الكتاب المرجعي، التقرير، والمقال الصحفي أصدق ما يمثل النمط الإخباري من النصوص.

إن ما يميز النص الإخباري في اللغة الألمانية هو الاستخدام الشائع للكلام غير المباشر، للتعبير عن التحفظ عند نقل الخبر، واستخدام الفعل *sollen* للتعبير

عن أن الخبر يمكن أن يكون إشاعة، أو عدم وجود معلومات مؤكدة.

النص التعبيري

خصائص النص التعبيري هو التأليف الإبداعي، وفيه يستعمل المؤلف البعد الجمالي للغة، ويحتل المؤلف أو مرسل الرسالة موقعاً بارزاً، وكذلك شكل الرسالة. وعليه فإن وظيفة اللغة في النص التعبيري هي التعبير عن موقف المرسل، والبعد اللغوي له جمالي وتركيز النص يكون على الشكل. ومن ثم فإن ترجمة النص المصدر تقوم على نقل الشكل الجمالي، وأن تتسم طريقة الترجمة بمحاكاة منهج النص واتخاذ وجهة نظر النص المصدر أو المؤلف. غالباً ما يكون استخدام الصور البلاغية سمة أساسية في النصوص التعبيرية، وتتمثل في المجاز والكناية والجناس وغيره. وتعتبر القصيدة، القصة القصيرة، القصة الروائية الطويلة، الشعر العاطفي، المسرحية أو التمثيلية، الكوميديا، السيرة أصدق ما يمثل النص التعبيري.

النص الداعي

وظيفة النص الداعي هي الإقناع. ومن ثم يجب على المترجم أن يخرج نصاً قادراً على تحقيق الاستجابة المنشودة، وأن تتمسك طريقة الترجمة بالتطويع؛ أي التعديل والتحوير، ابتغاء تحقيق التأثير المعادل. ويعتبر الإعلان هو أوضح مثال للنص الداعي، إذ يحاول إقناع المتلقي بشراء سلعة ما. كذلك الموعظة، والدعوة، والدعاية، والتحريض، أصدق ما يمثل النص التعبيري. تميل النصوص الداعية إلى استخدام الصفات وكذلك تراكيب المقارنة. ما يميز النص الداعي أيضاً هو التكرار والتوكيد والأمر.

عند ترجمة أحد الإعلانات الخاصة بأحد المنتجات (مسحوق غسيل)، يجب التأكد من أن الأسلوب يتماشى مع المنهج الذي عليه الإعلانات بوجه عام. على الترجمة إبراز الجوانب الإيجابية للمنتج. عبارات هذا الجانب تتضمن صفات السلعة المعلنة بشكل موضوعي. الجانب الآخر لهذه النصوص هي مخاطبة المستهلك من خلال إبراز عناصر التفخيم وأن تتضمن العناصر الأيديولوجية والثقافية للمستهلك. وهذا الجانب يشمل على عبارات تشير إلى ميول الفرد (في هذه الحالة الرغبة في النظافة والجمال). وهذا يعني بالنسبة لترجمة هذا النمط من النصوص الكثير من الصعوبات. هذه الصعوبات يمكن أن تكون أحد أمرين: من المنظور الخاص بالموضوع (المنتج) فهذه الصعوبات تعتمد على أفكار لها جذورها العميقة في عقلية الفرد أو الجماعة في البلد المتلقي. من ناحية المنظور اللغوي تكمن الصعوبات في الإقناع (التوكيد)، وفي الحض المباشر (الأمر)، أو غير المباشر (طلب/التماس).

يمكن تلخيص ما سبق على النحو التالي:

نمط النص	وظيفة النص	العلامة المميزة للنص	مقياس التعادل	طريقة الترجمة
١- إخباري	توصيل المعلومات	موضوعي ومنطقي	التركيز على المضمون	النثر البسيط مع الإيضاح
٢- تعبيري	التأليف الإبداعي	يحتل المؤلف موقعاً بارزاً	التركيز على الشكل	نقل الشكل الجمالي
٣- داعي	دعوة القارئ لعمل ما	التحريض، سواء سلبي أو إيجابي	التركيز على الدعوة	إنتاج نصٍّ قادرٍ على تحقيق الاستجابة المنشودة

وفيما بين هذه الأنواع الثلاثة توجد مجموعة كبيرة من الأنواع الهجين (خليط) من أنماط النصوص، فالكتاب الذي يروي سيرة شخص هو خليط بين النمط الإخباري والنمط التعبيري، فهو يقدم معلومة إلى جانب الوظيفة التعبيرية للنص الأدبي. كذلك، فإن الموعظة أو الخطبة الدينية هي خليط بين النمط الإخباري والنمط الداعي، فهي تقدم معلومات عن الدين وتحاول إقناع المستمعين باتخاذ مسلك معين في الحياة. وعلى رغم وجود هذه الأنواع الخليط فإن رايس تقول بأن نقل الوظيفة المهيمنة للنص المصدر هي العامل الحاسم الذي نحكم بمقتضاه على تقيم النص المستهدف.

وهنا أقترح أن يتم تحديد مقررات الترجمة التحريرية في الخطة الدراسية على أساس أنماط النصوص كما حددتها رايس (إخباري، تعبيري، داعي، وكذلك خليط من هذه الأنماط)، وتكون مهمة الترجمة هي نقل الوظيفة المهيمنة للنص.

اختيار نوعية النص في دروس الترجمة يتوقف على الوظيفة التي يجب أن يؤديها. فإذا كان الهدف من الدرس هو رفع الكفاءة اللغوية، فيجب أن يتم اختيار نصوص ذات درجة صعوبة عالية، من خلال جمل طويلة ذات ظواهر نحوية كثيرة وتركيبات بنيوية معقدة، تكون ترجمتها من الفئة ١:٠ أو ١:عدة تعادلات. لرفع الكفاءة في ميدان الترجمة لدى الطلاب تستعمل نصوص للترجمة بتطلب ترجمتها التدرب على إستراتيجيات الترجمة (التعريب، المحاكاة، الترجمة الحرفية، النقل والإبدال الصرفي، التعديل أو التغيير، المكافئ أو المعادل، والتطويع، وغيرها).

يجب التنوع في النصوص المستخدمة للترجمة لخدمة الأهداف السابقة جميعاً ورفع الحافز لدى الطلاب، حيث إن تفاعل الطلبة في العملية التعليمية ضعيف جداً، وهذا يرجع لأسباب كثيرة: نصوص قديمة وغير شيقة، ليست من واقع الحياة اليومية، لا تخاطب عقول وميول الشباب، ودرجة صعوبتها غير مدروسة، وعليه لا تستفز لديهم الرغبة في المعرفة. فقط النصوص الحديثة من واقع الحياة اليومية، والتي تخاطب عقول وميول الشباب، الملائمة للدراسة، ودرجة صعوبة مدروسة، هي التي تزيد الحافز لدى الطلاب للمشاركة الفعالة في دروس الترجمة ورفع درجة التركيز.

النظرية العامة للترجمة عند هانز فيرمير Hans Vermeer

تهدف هذه النظرية إلى وضع نظرية عامة للترجمة يمكن تطبيقها على جميع النصوص ويضع فيرمير ست قواعد لهذه النظرية العامة (Ortner, 2002/2003: p. 11):

١- طبيعة النص المترجم أي المستهدف يحددها الغرض منه.

٢- يعتبر النص المستهدف "عرضاً لمعلومات" في الثقافة المستهدفة وباللغة المستهدفة بخصوص "عرض آخر للمعلومات" في ثقافة المصدر وبلغة المصدر.

٣- وظيفة النص المترجم في إطار ثقافته الخاصة لا تنطبق انطباقاً كاملاً - بالضرورة - على وظيفة النص الأصلي في ثقافته الخاصة به. وهذا يعني عدم وجود التطابق الكامل بين النص الأصلي والنص المترجم، هذا بخلاف الجوهر، ومعناه أن النص المترجم قد يقترب اقتراباً شديداً من النص الأصلي دون أن يكون هو نفسه.

٤- يجب أن يتحلى النص المستهدف بالتماسك والاتساق الداخلي الذي يتيح توصيل المعنى بسهولة، وأن هذا التماسك منبعه الاتساق.

٥- يجب أن يكون النص المستهدف متسقاً مع النص المصدر وفقاً للوظيفة أو اتفاق الغرض. وعليه، فإن فيرمير يعهد إلى المترجم بالمهمة الرئيسية في عملية التواصل الثقافي واللغوي في إخراج النص المترجم.

القواعد الخمس المذكورة آنفاً مرتبة ترتيباً تنازلياً.

نستنتج من ذلك أن قاعدة "الغرض من الترجمة" هي السائدة والمهيمنة على هذه النظرية. القاعدة الرابعة والخامسة تتعلقان بطريقة الحكم على نجاح "النقل" في الترجمة. فقاعدة "التماسك والاتساق" تعني تماسك النص المترجم داخلياً واتساقه في الوقت نفسه مع الغرض منه، وهو الذي يتحدد في ضوء وظيفته عند قارئه، وأما قاعدة الاتساق مع النص الأصلي فتعني "الأمانة" في النقل من نص إلى نص. قاعدة الاتساق تعني عند رايس وفيرمير أن يستطيع القارئ فهم النص وتفسيره بسبب اتساقه مع حالة ما، وبتعبير آخر يجب ترجمة النص - أي نص - بطريقة تجعله مفهوماً لمن يقرؤه في حدود الظروف الخاصة للقارئ ومعارفه. أما قاعدة "الأمانة" فلا تعني أكثر من الاتساق بين النص المترجم والنص المصدر، أو بصفة خاصة بين ما يلي:

- ما يتلقاه المترجم من معلومات من النص المصدر.
- وتفسير المترجم لهذه المعلومات.
- والمعلومات التي يقوم بتشفيرها لمن يتلقى النص المستهدف.

ومع ذلك، فإن ترتيب القواعد الخمس وفقاً لأولويات فيرمير يعني أن الاتساق بين النص الأصلي والنص المترجم (القاعدة الخامسة) يقل في أهميته عن الاتساق الداخلي في النص المترجم (القاعدة الرابعة)، وهو بدوره ثانوي بالنسبة للغرض من النص المترجم (القاعدة الأولى).

بالإضافة إلى ذلك هناك عناصر أخرى تقوم عليها ترجمة النصوص:

- انتقاء ترجمات لبعض النصوص مرفق بها بعض التعليقات والحواشي وتضم جانبا من المنهجية.
- طرح الجانب النظري للترجمة من خلال زوايا مختلفة: الدلالية، النحوية التركيبية، لغويات النص، الأسلوبية. الجانب النظري يتضمن مراحل التعامل مع النص، المشاكل التي تطرأ من جراء ترجمة بعض الظواهر الثقافية. مفاد هذا الجانب هو جعل الطالب قادرا على إدراك المبادئ التي يجب أن يسير عليها في مراحل الوصول إلى الترجمة.

مصطلح التعادل

تصدى نايدا Nida لقضية التعادل من خلال وضعه لمصطلحيّ التعادل الشكلي والتعادل الدينامكي إلى جانب مبدأ التأثير المعادل.

التعادل الشكلي

التعادل الشكلي هو نقل العناصر الدلالية والبنيوية والتعبيرية من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف (Nida, 1964: p. 159). عملية النقل تكون على مستوى الجملة، حيث إن الجملة هي الوحدة النحوية الأساسية للنص (Wills, 1975: p. 21)، يتم من خلالها إيجاد المعادل السياقي في اللغة المصدر. ومن ثم فإن التعادل الشكلي موجه إلى اللغة المصدر وأبنيتها التي تتحكم إلى حد بعيد في مدى دقة الترجمة وصحتها. ومن هذه الترجمات ما يسمى ترجمة الحواشي أي ذات الشروح الملحقة بها، وهي التي تقترب كل الاقتراب من بناء اللغة المصدر. وعادة ما تتضمن هوامش إيضاحية يكتبها الباحث لإتاحة المزيد من العلم باللغة المصدر وثقافتها، ولذلك كثيراً ما يستعمل هذا النوع من الترجمة في المعاهد الدراسية.

التعادل الدينامكي

ويشرحه نايدا قائلاً: "يجب أن تكون العلاقة بين المتلقي والرسالة مطابقة إلى حد كبير للعلاقة التي كانت قائمة بين المتلقي الأصلي والرسالة نفسها" (Nida, 1964: p. 19). ومعنى ذلك ضرورة تطويع الرسالة للوفاء بالاحتياجات اللغوية والتوقعات الثقافية للمتلقي، حتى يكون التعبير طبيعياً تماماً. وهذا المدخل الموجه إلى المتلقي يرى أن جوانب التطويع في النحو والألفاظ والإحالات الثقافية لا غنى عنها لإخراج المذاق الطبيعي للنص المترجم، بمعنى التقليل إلى الحد الأدنى من الطابع الأجنبي للغة المصدر.

يمكن تلخيص خصائص التعادل الدينامكي فيما يلي:

١- لا تتقيد بالبناء الأصلي للجملة، ويعتمد المترجم فيها على فهمه الخاص (الذاتي) للنص، وتوجهه فيه إلى القارئ العربي وإلى ثقافته العربية دون الالتزام بأسلوب تعبيري محدد.

٢- تقطع الصلة بأسلوب الفكر الغربي بل تحوله إلى أسلوب فكر عربي.
٣- تنقل المعنى كاملاً، بل ربما تفوقت في التعبير على النص الأصلي، فهي أكثر سلاسة وبساطة ووضوحاً ويسراً وأسلوبه مباشر.

وينتهي نايدا من أن التعادل الدينامكي يصلح للغالبية العظمى من النصوص والكتابات العامة الإخبارية والمهنية والدعاية، وأن التعادل الدلالي يصلح لترجمة الأدب والبيانات السياسية المهمة وما شابه ذلك.

التأثير المعادل

ويهدف إلى السعي لإيجاد أقرب معادل طبيعي للرسالة في اللغة المصدر. ويقول نايدا إن نجاح الترجمة يعتمد بشكل أساسي على تحقيق "الاستجابة المعادلة"، وهو أحد المتطلبات الأربعة الأساسية في الترجمة (Nida, 1964: p. 164):

١- أن يكون لها معنى.
٢- أن تنقل روح النص وأسلوبه.
٣- أن يكون شكل التعبير بها طبيعياً ويسيرَ المأخذ.
٤- أن تحدث تأثيراً مماثلاً.

وقد وضعت رايس معايير محددة للحكم على الترجمة ومدى كفاءتها وهي (عناني، ٢٠٠٣م: ص ١١٨):

١- المعايير اللغوية الداخلية: دلالية، لفظية، نحوية وأسلوبية.
٢- المعايير اللغوية الخارجية: مجال الموضوع، الزمن، المكان، المتلقي، المرسل، والإيحاءات الشعورية (الفكاهة، السخرية، العاطفة وما إلى ذلك).

ورغم الترابط فيما بين هذه المعايير، فإن أهميتها تتفاوت وفقاً لنمط النص.

الفصل الثاني: مشاكل وإستراتيجيات الترجمة

مشاكل الترجمة

كيف تعرف مشاكل الترجمة؟ وما أنواعها؟ وما الأخطاء التي تنشأ عنها؟ نورد فقرة مشاكل الترجمة إلى أربعة أنواع (Nord, 1991: p. 30).

مشاكل النص في اللغة المصدر

هذه المشاكل يمكن أن تكون متعددة ومتنوعة (دلالية، بنائية، براجماتية، ثقافية) تتسبب في فهم مضمون النص. وينشأ عن ذلك ترجمة سيئة في الأسلوب وصعبة الصياغة، مما يؤدي إلى غموض في فهم الرسالة. النصوص الأدبية هي من أكثر الأنماط التي تظهر بها هذه المشاكل.

مشاكل نقل النص إلى اللغة الهدف

وهي مشاكل تتعلق بالمرسل والمستقبل. وتزداد مشاكل الترجمة كلما زاد التباين في العادات والتقاليد وأسلوب الحياة والتفكير.

مشاكل ثقافية

تتميز الترجمة بأنها تقنية معرفية تتناول المخزون الثقافي للنص . فالنص يعكس ثقافة المجتمع عبر التاريخ والجغرافية والعلاقات بين الأفراد، وعلى هذا الأساس تظهر إشكالية الترجمة في كونها نظاماً معرفياً كاملاً يتم نقله داخل نظام آخر مختلف. فالنص هو مجموعة من العلاقات اللغوية التي تخدم فكرة أو مجموعة أفكار أو مفاهيم قابلة للتفسير أو التأويل. ووظيفة العلامة أو الإشارة اللغوية التي تكتسب طبيعتها ومشروعيتها من النسق اللغوي "السياق" من خلال علاقاتها الجدلية بالعلامات الأخرى والتي تشكل في مجموعها وحدات النص ضمن وظيفته التواصلية وضمن العلاقة التالية:

المرسل – النص – المتلقي

أي إن النص هو الإطار الناقل للعلامة اللغوية مع اعتبار أن المرسل هو في نفس الوقت متلقٍّ، والمتلقي (المترجم) هو أيضاً مرسل. يضاف إلى ذلك أن علاقة الدال بالمدلول ليست ثابتة طالما أن معطيات الإشارة اللغوية تتغير بتغير السياق، الأمر الذي يسمح بالحديث عن ثقافة الجملة ضمن ثقافة النص كدوائر متداخلة فيما بينها، وهذا يمثل للمترجم واحدة من أكبر إشكاليات الترجمة ألا وهي فهم الآلية الدلالية للنص أو معرفة وتأويل ثقافة النص.

مشكلة أخرى تنشأ نتيجة اختلاف العرف بين اللغة الهدف والمصدر في أنماط النصوص. فعلى سبيل المثال عند ترجمة نص إعلان أو وصفة طبخ، فيجب على المترجم مراعاة عرف هذه الأنماط من النصوص في اللغة الهدف من حيث الشكل، البناء، وكذلك الألفاظ والتركيبات، والعبارات شائعة الاستخدام في هذه الأنماط. ويتم ذلك من خلال قراءة نصوص موازية في لغة الهدف، بغرض الوقوف على هذه الأعراف. فعند ترجمة وصفة طبخ من اللغة العربية إلى اللغة الألمانية، فيجب أن تخرج الترجمة في شكل ومضمون وصفة الطبخ الألمانية.

ومن أشق أعمال الترجمة محاولة نقل أشياء مجهولة من ثقافة إلى ثقافة أخرى، فذكر الوجبات الشعبية (مسقعة، كشري، فتة)، الملابس الوطنية (جبة، جلابية، قفطان)، وكذلك الرقصات الفلكلورية (الحجالة، دبكة)، ما هي إلا سوى أمثلة عملية وصعبة. وتشهد هذه الكلمات بوجود المشكلة وحلها في آن واحد: فالكلمة المستعارة تسير دائماً مع نفس الشيء عبر العالم الواسع. وإذا لم يسافر الشيء يكون انتقاله من حضارة إلى أخرى في صورة اللفظ المستعار المشروح بواسطة تعريف موجز في النص، أو بواسطة ملحوظة. وفي هذا الإطار تنقل الترجمة الحقائق الأجنبية بواسطة الاقتباس اللغوي أو الاستعارة اللغوية مزودة بتعريفات تفسيرية.

مشاكل نتيجة اختلاف اللغتين

تتضمن عوامل نصية داخلية نتيجة اختلاف بنية اللغتين. ونظراً لأن اللغة العربية تنتمي إلى عائلة اللغات السامية، بينما اللغة الألمانية إلى العائلة الجرمانية، فإن

اللغة العربية تختلف اختلافاً جذرياً عن الألمانية في كل فروع علوم اللغة (صوتية، صرفية، معجمية، دلالية، نحوية...). هذا الاختلاف يؤدي إلى حدوث مجموعة من المشاكل في الترجمة. هنا تلعب اللغويات التقابلية والمقارنة دوراً مهماً في إبراز أوجه الاختلاف بين اللغتين، والأخطاء التي تنشأ نتيجة هذا الاختلاف وكيفية معالجتها، وكذلك طرح المعادل اللغوي بين الظواهر اللغوية المختلفة.

مثال: التركيبة البنائية في الجملة: Die Maschine läßt sich nicht reparieren. غير موجودة في قواعد اللغة العربية وهو ما يستلزم إعادة صياغة الجملة بشكل آخر وبنية نحوية أخرى بداية في اللغة الألمانية تؤدي نفس المعنى الذي تؤديه الجملة الأولى ويمكن نقلها إلى اللغة العربية. هذه الخطوة تعبر عنها رايس "بالترجمة الداخلية" (عناني، ٢٠٠٣م: ص ١١٨) intralinguale Translation، بمعنى تفسير العلامات اللفظية بعلامات لفظية أخرى من اللغة نفسها. البنية النحوية لهذه الجملة في اللغة الألمانية تعادل: Die Maschine kann nicht repariert warden. يتم نقل هذه الجملة إلى اللغة العربية في خطوة يطلق عليها "النقل إلى لغة أخرى" (عناني، ٢٠٠٣م: ص ١١٨) interlinguale Translation، بمعنى نقل العلامات اللفظية من لغة إلي لغة أخرى. وتترجم هذه الجملة إلى: لا يمكن إصلاح الماكينة.

إن المقياس الوحيد هنا هو قدرة القارئ على إدراك المعنى دون عناء. فالكاتب الألماني يلجأ أحياناً إلى تلوين الجمل بأنواع من الصياغات اللغوية والبنيوية، حيث تعتبر الأبنية اللغوية جزءاً من المعنى، وهذا ما يجعل القارئ يعاني للوصول إلى المعنى المراد. وهنا يواجه المترجم مهمة نقل المعنى الذي أراده الكاتب، وهذه ليست بمهمة يسيرة، حيث إن الترجمة (في كثير من الأحيان) تتطلب إجراء بعض التعديلات في صياغة الجملة مع الإبقاء على الجوهر والمضمون. فإذا كان المعنى يتضمن موقفاً أو وجهة نظر أو مشاعر، فعلى المترجم إخراج ذلك أيضاً، فمشكلة المترجم الأولى تظل إدراك المعنى الكامل ونقله بأمانة. والتحويلات التي يجريها المترجم في الصياغة تساعده على هذا النقل الأمين الكامل، بل تساعده أيضاً على تجنب العيوب الأسلوبية. وكما قال ياكبسون: "تختلف اللغات فيما ينبغي أن تعبر عنه، وليس بما يمكنها التعبير عنه. وكل تجربة معرفية أو إدراكية يمكن ترجمتها وترتيبها في أي لغة" (مونان، ٢٠٠٢م: ص ٥٩).

أنواع مشاكل الترجمة

بناء على كيفية نشأة أخطاء الترجمة يتم تصنيف مشاكل الترجمة إلى فئتين.

مشاكل ناشئة عن ضعف الأهلية اللغوية

طلاب كلية اللغات والترجمة لديهم مشاكل في تدريبات وامتحانات الترجمة، والتي تكون معدلاتها بوجه عام "مقبول" وليس بالقليل منها "ضعيف" (هذا لا ينفي وجود حالات قليلة تتميز بالمستوى المرتفع).

وهذا يرجع في المقام الأول إلى ضعف في الأهلية اللغوية. وعليه تكون نتائج امتحانات الترجمة على علاقة متوازنة مع نتائج امتحانات المهارات اللغوية في مرحلة التأهيل اللغوي.

الأهلية اللغوية هي استيعاب وفهم الوصف الصرفي، الدلالي والبنائي للغة الهدف. الأخطاء اللغوية كثيرة ومتنوعة وتشمل جميع المجالات: الإعراب، أدوات التعريف، تصريف الأفعال في الأزمنة المختلفة، تصريف الصفات مع الأسماء، الاستخدام الخاطئ لأدوات الربط وأدوات النفي، أخطاء في بناء الجمل، وغيرها. هنا يطرح السؤال نفسه: هل يمكن ارتكاب كل هذه الأخطاء اللغوية في الترجمة على المستوى الجامعي؟ إن ترجمة خالية من الأخطاء اللغوية أمر يكاد يكون مستحيلاً. ويرجع ذلك للأسباب التالية.

تدريس اللغة الألمانية في الكلية يقوم على ثنائية اللغة، وشرح القواعد النحوية والمفردات والتركيبات اللغوية للغة الأجنبية يتم باللغة العربية. لا شك أن الترجمة المستمرة من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية يرفع من الكفاءة في ميدان الترجمة. غير أنه له تأثير سلبي على الأهلية اللغوية، خاصةً على الثروة اللغوية، حيث إن هذا الأسلوب لا يحث الطلاب على البحث عن معاني المفردات من خلال السياق، وهي عملية مفيدة لجميع المهارات اللغوية.

تحتوي الكتب التعليمية على تدريبات الترجمة بغرض تقوية المعرفة اللغوية للطلبة وإعداد الطلبة لدراسة الترجمة ومناهجها. تدريبات الترجمة سواء المباشرة أو المعكوسة تكون من خلال كلمات، وجمل، وعبارات ونصوص قصيرة. الهدف من هذه التدريبات هو مدخل لعلوم اللغة، الصرفية والدلالية، نادراً البراجماتية. وعليه تهدف تدريبات الترجمة إلى اختبار المعارف (الصرفية، والدلالية) الواردة في تدريبات الترجمة، بمعنى: ما مدى إتقان الطالب للغة الأجنبية. صحيح أن الترجمة يمكن أن تختبر المعرفة اللغوية، لكن يجب أن يكون ذلك بجانب اختبار المعارف الأخرى: الكفاءة في ميدان الترجمة (المعرفة بطرق وإستراتيجيات الترجمة)، المعارف الثقافية، وكذلك المعرفة برسالة ونمط النص.

بعد انتهاء المستوى الرابع (انتهاء مرحلة الإعداد اللغوي)، تكون الأهلية اللغوية للطلاب غير كافية للبدء في دراسة مقررات الترجمة، والتي تبدأ من المستوى الخامس. وعليه يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة برفع الأهلية اللغوية للطلاب قبل البدء في دراسة الترجمة. ويأتي ذلك باستمرار تدريس المهارات اللغوية حتى المستوى السادس، أي انتهاء مرحلة الدبلوم. وهو ما يعني دراسة اللغة لمدة ثلاث سنوات بدلاً من سنتين.

مشاكل ناشئة عن ضعف الكفاءة في ميدان الترجمة

الكفاءة في ميدان الترجمة تعني المعرفة الجيدة بإستراتيجيات الترجمة، واستخدامها الصحيح. هذه

الكفاءة تحتاج أيضاً إلى المعرفة الجيدة بأنماط النصوص وكذلك المعارف الثقافية للغة الهدف.

أحد أسباب ضعف الكفاءة في ميدان الترجمة هو أنه لا توجد في بلداننا أي مؤسسة جامعية تُعنى بتأهيل الأساتذة لممارسة مهنة إعداد المترجمين. معاهد الأساتذة وكلياتهم الفعلية هي سوق الترجمة التي يمارسون فيها مهنة الترجمة، وشهاداتهم الحقيقية هي الخبرة العملية التي اكتسبوها من سوق العمل. لا شك أن الخبرة العملية ترفع من كفاءة الأستاذ، غير أنها في حاجة مستمرة إلي التطوير.

هنا يجب التفريق بين نوعين من الأساتذة: من جهة أساتذة الترجمة (باحثون متخصصون في علم الترجمة)، ومن جهة أخرى أساتذة مهنيون (متخصصون في علوم اللغة المختلفة، وشهاداتهم الحقيقية هي الخبرة العملية). أستاذ الترجمة يؤثر تأثيراً فعالاً في الخطط الدراسية لإعداد المترجمين، وكذلك في إعداد المادة التعليمية المناسبة والمثالية للطلاب، نظراً لأن الترجمة هي بالدرجة الأولى مجال دراسة وليست مهنة. أيضاً أساتذة الترجمة يمكنهم رعاية ومتابعة الطلاب في مرحلة الدراسات العليا. على العكس من ذلك يفتقد الأستاذ المهني إلى الرؤية الشاملة لعملية التكوين فيما يتعلق بالعلوم النظرية والتطبيقية لعلوم الترجمة. ومع ذلك، فإن الخبرة العملية والعلوم النظرية وجهان لعملة واحدة، وعليه يجب أن يتم الدمج بينهما، مع تغليب جانب العلوم النظرية (أساتذة الترجمة)، حيث إن الدراسة الجامعية هي بالدرجة الأولى مرحلة تأهيل وتكوين، وسوق العمل هو مجال اكتساب الخبرات. صحيح أن هناك نقصاً كبيراً في أساتذة الترجمة بالعالم العربي، وهو أمر يستحق الدراسة والبحث وإيجاد الحلول أيضاً، إلا أن استمرار هذا الوضع الراهن ليس مقبولاً. ما يمكن فعله في الوقت الحالي هو أن يُعْهد لأساتذة الترجمة بالكليات المناظرة بالجامعات الأوروبية بالتعاون مع أساتذة الترجمة بالكلية بدراسة الخطة الدراسية وتلقيحها، وكذلك المشاركة في إعداد المواد التعليمية للطلاب.

دراسة الترجمة يجب أن تكون محصورة في الترجمة التحريرية فقط وتبدأ من المستوى السابع. الترجمة الشفوية (فورية، تتبعية، ثنائية)، تدرس ضمن دبلوم الدراسات العليا لمدة سنتين، يسبقها دراسة فصل أو فصلين بإحدى الجامعات الألمانية. قد يبدو هذا من ناحية الفترة الزمنية طويلاً، غير أن كل من يعمل في مجال الترجمة الشفوية، يعرف كم هي في حاجة إلى تدريب مكثف لفترة ليست بالقصيرة، وتستلزم أيضاً العيش لفترة في بلد اللغة الأجنبية.

أخطاء الترجمة

وجود إحدى مشاكل الترجمة في النص المصدر يعتبر إمكانية نظرية لحدوث خطأ في النص المترجم. هذا الخطأ ينتج عنه مشكلة في فهم مضمون الرسالة في اللغة الهدف. ويعرف هونج خطأ الترجمة بأنه "عقبة في

طريق وفاء النص بوظيفته" (Hönig, 1987: p. 41). ولا يشكل بالضرورة كل خطأ في الترجمة وجود مشكلة في النص المصدر. فأخطاء الترجمة يمكن أن يكون لها أسباب أخرى. هذه الأسباب ممكن أن تنتج عن قصور في استيعاب مضمون النص في اللغة المصدر (قلة المعرفة بمجال النص: اقتصادي، سياسي، عسكري، ...)، أو قصور في تحديد وظيفة النص (إخباري، تعبيري، داعي)، أو ناتج عن عدم التركيز.

كريستيان نورد يصنف أخطاء الترجمة إلى "أخطاء براجماتية"، وهي التي تضر وظيفة النص بشكل مباشر. و"أخطاء ثقافية"، وهي أخطاء تؤذي الوظيفة بشكل غير مباشر، ذلك أنها لا تفي بالقواعد والأصول الأسلوبية العامة أو النوعية للثقافة الهدف (Nord, 1991: p. 136). هذا النوع من الأخطاء لا يعوق الفهم، غير أنها غير مقبولة من المنظور النصي. وقد أطلق على هذه الأخطاء مسمى الأخطاء الثقافية، ذلك أن لها علاقة بالمفاهيم النوعية الخاصة بالثقافة الهدف. يضيف كريستيان نورد إلى ذلك الأخطاء اللغوية (النحوية، الصرفية، وأخطاء الإملاء، وأخطاء علامات الترقيم ... إلخ). هذا النوع من الأخطاء يرجع إلى ضعف الأهلية اللغوية للطالب في اللغة الأجنبية. الأخطاء البراجماتية هي الأكثر خطورة، ويجب إبرازها منذ بداية عملية تعليم الترجمة، وعلى الطالب أن يركز انتباهه على هذا الجانب.

هناك علاقة وثيقة بين مشاكل الترجمة وأخطاء الترجمة، فأخطاء الترجمة تنشأ دائماً نتيجة عدم التغلب على مشاكل الترجمة. ويرجع ذلك إلى أن الكثير من الطلاب يترجمون النص جملة بعد الأخرى كجزر منعزلة، دون ربطها بالسياق العام للنص. وهو ما يؤدي إلى تجاهل إشكاليات الترجمة التي تتعدى حدود الجملة. بهذه الطريقة يصبح الطالب أسيراً للصعوبات اللغوية. وهنا يأتي دور دروس الترجمة برفع كفاءة الطلاب في الترجمة من خلال دراسة إشكاليات ترجمة النصوص والتعرف على الأخطاء وتحليلها، بحيث يستطيع الطلاب في النهاية إنتاج ترجمة تُحْدث التأثير المعادل في اللغة الهدف.

استنتج هونج من خلال دراسة قام بها بعنوان "من يرتكب الأخطاء" من أن "بعض الأخطاء التي يرتكبها الطلاب مرجعها خلل في القواعد النظرية والمنهجية التي عليها المعلمون". يضاف إلى ذلك أن صياغة العديد من الاختبارات لا تضع "في الاعتبار المستوى المعرفي للطلاب" (Hönig, 1987: p. 42).

من الضروري تحديد هدف الترجمة عند التكليف التعليمي بها. ومن خلال مهمة مناسبة للترجمة يجب أن تتوافر لدى الطلاب المصادر المناسبة: القواميس والفهارس، والنصوص الموازية ... إلخ. وإذا لم تسمح قواعد الامتحانات بذلك فيجب تغييرها، وحتى يحدث ذلك يجب أن يكون التكليف بالترجمة

بالقدر المناسب، بحيث يمكن الوفاء بها من خلال الوسائل المتاحة.

تصيح الأخطاء

تحديد الأخطاء يؤدي إلى معرفة نقاط الضعف في الأهلية اللغوية وكذلك الضعف في الكفاءة في ميدان الترجمة، كما تساعد على تحديد الإستراتيجيات التي يجب أن تستخدم للتغلب على مشاكل الترجمة.

دروس الترجمة معمل للاختبارات يتم فيه تحليل الترجمة للتثبت من صحتها. وعليه فمن الضروري في محاضرات الترجمة دراسة أسباب أخطاء الترجمة، وكذلك طرق ووسائل التصدي لهذه الأخطاء وتصويبها. ما يحدث في الواقع عكس ذلك. فبدلاً من دراسة ترجمات في مجالات متعددة، وتحليل الأخطاء الواردة بها، ودراسة أسبابها وعرض الحلول لتصويبها، ثم دراسة الإستراتيجيات المناسبة لتجنب هذه الأخطاء، نجد أن غالبية المعلمين يوزعون نصوصاً على الطلاب والبدء في ترجمتها، والخروج في النهاية بترجمة على وجه واحد.

لا شك أن الأهلية في ميدان الترجمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهلية في اللغة الأجنبية. غير أن منهج التصحيح يجب أن يميز بين الأخطاء الناتجة من عدم الكفاية في ميدان الترجمة، والأخطاء الناشئة من نقص الكفاية اللغوية (للغة الأم أو الأجنبية). كما يجب أن يكون الهدف من التصحيح هو كيفية تجاوز قلة الكفاية، وليس فقط إخبار الطلاب بعدد الأخطاء التي ارتكبوها، ويكون ذلك من خلال اللجوء إلى تمارين نوعية لتحسين الأهلية، سواء اللغوية أو في ميدان الترجمة.

من المعروف أن وضوح العناصر البراجماتية للموقف يقلل من أخطاء التعبير ويفقد الغموض اللغوي أهميته، وعليه تكون الوظيفة البراجماتية أهم من الدقة اللغوية في مرحلة التعليم الأولى لدارسي الترجمة. بعد ذلك يأتي في مرحلة متقدمة أهمية التجانس بين العناصر البراجماتية واللغوية. من الضروري وضع قواعد للتصحيح تكون واضحة وجلية، وأن يُشْرح للطلبة أي نوع من الأخطاء ارتكب، ولماذا يمكن اعتباره خطأ.

تدريبات الترجمة التي تهدف إلى قياس المستوى اللغوي للطلبة، يكون للأخطاء اللغوية الأولوية في عملية تقييم الترجمة. إذا كان الهدف قياس المعرفة الثقافية للطلاب، فإن الأخطاء الثقافية تحتل المرتبة الأولى، أما إذا كان الهدف قياس الكفاية في الترجمة، فإن تطبيق إستراتيجيات الترجمة يأتي في المرتبة الأولى. التعرف على هذه المعايير لتصحيح الترجمة يتم من خلال الاستعانة بترجمة مفعمة بالأخطاء وعلى الطلاب استخراج هذه الأخطاء وتصنيفها: لغوية (نقص في الأهلية اللغوية)، ثقافية (نقص في المعرفة الثقافية)، منهجية (نقص الكفاية في ميدان الترجمة).

عملية التقييم المرحلي خلال فترة التكوين (الاختبارات النهائية) لا تحظى بالاهتمام الكافي من المعلمين. قيمة التقييم تكمن ليس فقط في تحديد التحصيل العلمي للطالب، بل أيضاً في تقييم قدرات الطالب المنهجية والإدراكية وكذلك اللغوية.

معدلات كثير من الطلاب منخفضة ويسمح لهم بالانتقال للمرحلة اللاحقة من التكوين، دون وضع برامج خاصة لهؤلاء الطلاب، على الرغم من أن أعداد الطلاب ليس عائقاً أمام حل هذه المشكلة، سواء من خلال دورات خاصة داخل الكلية، أو من خلال دورات صيفية خارج الجامعة (معاهد جوته بالعواصم العربية والألمانية المختلفة). وإذا كان النقص منهجياً وإدراكياً وقابلاً للتجاوز يمكن توجيه الطالب بإعادة الفصل الدراسي، وتكون عملية التوجيه خلال مكتب الإرشاد الطلابي. وإذا رأى مكتب الإرشاد من خلال الملف الجامعي واستشارة أساتذة البرنامج المختص بأن قدرة الطالب المنهجية أو الإدراكية لا تمكنه من الوصول إلى المستوى المطلوب فمن الأجدى أن يوجه نحو حل مهني أو تعليمي آخر.

إستراتيجيات الترجمة

إستراتيجيات الترجمة هي الخطوات التي يتبعها المترجم لحل مشكلة في الترجمة. ويمكن تحديد الإستراتيجيات التي يستخدمها الطلاب كالآتي.

استخدام القواميس ثنائية اللغة (عربي–ألماني، ألماني–عربي)

إستراتيجيات الترجمة تعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل المساعدة. وتعتبر القواميس هي الوسيلة الأولى التي يلجأ إليها الطلاب. وتكمن المشكلة في أن القواميس ثنائية اللغة لا تعطي في غالب الأحيان حلولاً مناسبة لصعوبات ومشكلات الترجمة، نظراً لأن الترجمة تعتمد بالدرجة الأولى على المعنى السياقي وليس المعنى المعجمي.

المشكلة في استخدام القاموس ثنائي اللغة (عربي–ألماني) تكمن في عدم اختيار المعنى المعادل للفظ العربي في اللغة الألمانية، حيث إن الاختيار يتم بناء على إرشادات القاموس، والتي تعمل على حصر وتقييد معاني اللفظ في إطار محدود. وغالباً يختار الطلاب ألفاظاً لا يعلمون الكثير عن استخداماتها في اللغة الألمانية. بوجه عام يمكن القول بأن القاموس ثنائي اللغة (ألماني–عربي) لا يعطي معلومات كافية عن استخدام الألفاظ في إطار سياقات متعددة، وتحتوي على عدد قليل من المفردات، ويهمل الكثير. هنا يساعد استخدام القاموس أحادي اللغة كثيراً في التغلب على حل هذه المشاكل، غير أن الطلاب يستخدمونه استخداماً نادراً.

أيضاً عند استخدام القواميس ثنائية اللغة في الترجمة يقوم الطلاب غالباً بالاستعانة بالمدونة (المعنى) الأولى للكلمة واستخدامها في الترجمة، دون دراسة

إمكانية صواب باقي المدونات للكلمة في القاموس. ولو اختبر الطلاب هذا المعنى في قاموس أحادي اللغة، لتم التأكد من صحة أو خطأ الترجمة، حيث إنه في كثير من الأحيان لا يتناسب المعنى المستخدم ومنطق اللغة في استخدام مفرداتها.

مثال: توفير فرص عمل تترجم حرفياً إلى Arbeitschancen sparen وهي ترجمة خاطئة. الترجمة الصحيحة هي: Arbeitsplätze schaffen. وإذا أخذنا الطريق العكسي وترجمنا هذا المعنى حرفياً مرة أخرى إلى اللغة العربية: خلق أماكن عمل. وهي أيضاً غير صحيحة، حيث إننا في العربية نقول: توفير فرص عمل. وهذا يؤكد على فكرة أن لكل لغة منطق في استخدام مفرداتها. كما أن التثبت من صحة الترجمة يمكن أن يتم من خلال ترجمة الترجمة مرة أخرى حرفياً إلى اللغة المصدر. فإذا كانت النتيجة هي نفس مفردات اللغة المصدر، كان هذا دليلاً على خطأ الترجمة:

الجملة المراد ترجمتها	الترجمة الحرفية	الترجمة الصحيحة
توفير فرص عمل	Arbeitschancen sparen	Arbeitsplätze schaffen

الجملة المراد ترجمتها	الترجمة الحرفية	الترجمة الصحيحة
Arbeitsplätze schaffen	خلق أماكن عمل	توفير فرص عمل

بعض أخطاء الترجمة ليست بسبب الاستخدام الخاطئ للقاموس، بل لندرة استخدامه، على الرغم من أنه يساعد (في حالة الشك) في تدقيق أداة التعريف، حالة الجمع، تصريف الأفعال الشاذة، وغيره. هذه الأخطاء ترجع إلى ضعف في الأهلية اللغوية، واستخدام القاموس في هذه الحالات يساعد على تجنب الكثير من الأخطاء. قد يزيد هذا الأمر من زمن الترجمة، إلا أنه أمر ضروري لتلافي الأخطاء. من المفيد هنا مناقشة هذه الأخطاء مع الطلاب وإمدادهم بالمعلومات الضرورية الخاصة بعلم المعاجم. كثير من الأخطاء اللغوية لا يساعد القاموس ثنائي اللغة في حلها. الأخطاء في الإعراب، تصريف الصفات مع الأسماء، الاستخدام الخاطئ لأدوات الربط وأدوات النفي، أخطاء في بناء الجمل. هذه المشاكل يمكن أن تحل من خلال استخدام كتب القواعد كأحد مصادر التوثيق أثناء الترجمة، غير أن هذا الأمر لا يحدث على الإطلاق.

هناك إشكالية حقيقية للحصول على القواميس الخاصة باللغة الألمانية داخل المملكة السعودية. كما أن مكتبة الكلية فقيرة جداً بالقواميس والكتب الدراسية. لا يوجد في أسواق المملكة سوى قاموس واحد "جوتس شراجله" (ألماني-عربي)، وقاموسين آخرين (عربي-ألماني) لكل من هانز فير و لنجنشيد. وهذا لا يفي مطلقاً بمتطلبات العملية التعليمية، حيث إن هناك العديد من القواميس متخصصة في مجالات لغوية عدة؛ مثل: الدلالة، المترادفات، المتضادات، الصور،

الاصطلاحات التعبيرية، قواعد الإملاء، وغيره الكثير والكثير. كما أنه يوجد أيضاً نقص شديد في القواميس المتخصصة في فروع العلوم المختلفة، والتي تخدم بالدرجة الأولى تدريس وتعليم الترجمة المتخصصة.

استخدام القواميس أحادية اللغة (ألماني–ألماني)

يأتي استخدام هذه الإستراتيجية في المرتبة الثانية بعد القواميس ثنائية اللغة، غير أنها تستخدم استخداماً ضئيلاً، على الرغم من أنها تساعد كثيراً في مراجعة وفحص الترجمات. ويأتي ندرة استخدام القواميس أحادية اللغة، بسبب أن الطلاب (كما يقولون) يجدون صعوبة في فهم شروح المعنى المراد الكشف عنه في اللغة الهدف.

بشكل عام لا يستخدم الطلاب القواميس ومصادر التوثيق الأخرى أثناء ترجمة النصوص داخل قاعة الدروس، اعتماداً على مدرس المادة. أيضاً في امتحانات الترجمة لا يسمح للطلاب بناء على اللائحة استخدام القواميس في عملية الترجمة. ولا يوجد سبب علمي لذلك، بل أن هذا المنع يرسخ المفهوم الخاطئ، وهو أن الترجمة تتم حرفياً وأن المعنى المعجمي هو الحاسم في نقل الرسالة من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف. وهو مفهوم خاطئ. فالمعنى السياقي هو الحاسم في نقل الرسالة وإحداث التأثير المعادل في اللغة الهدف. أما القاموس فهو وسيلة مساعدة لا يمكن الاستغناء عنها، واستخدامها بالشكل الفعال يحتاج إلى تدريب سواء في دروس أو امتحانات الترجمة.

وعليه يجب تغيير اللائحة لتسمح للطلاب باستخدام القواميس في امتحانات الترجمة، وقبل ذلك أيضاً في مرحلة التأهيل اللغوي، على وجه الخصوص في دروس وامتحانات القراءة.

البحث عن مترادفات وشروح في اللغة الأم واللغة الأجنبية

لتجنب الترجمة الحرفية يقوم الطلاب بإحداث تغيرات على المستوى الصرفي والدلالي والبنائي أثناء الترجمة، والتي من خلالها يحاول الطلاب البحث عن بديل للألفاظ التي يجدون صعوبة في فهمها باستخدام ألفاظ أخرى بديلة، دون التأكد من صحتها.

ترجمة المفردات حرفياً

وحدات الترجمة هي مزيج من "الوحدة اللفظية والوحدة الفكرية وهما أصغر شريحة من الكلام المنطوق، ترتبط العلامات فيها بروابط تلزم المترجم بألا يترجم أياً منها على انفراد" (عناني، ٢٠٠٣م: ص ٩٥). هذه الوحدات مجموعات فكرية مترابطة من الوحدات البسيطة.

دائماً ما يطرح الطلاب السؤال التالي: ما معنى هذه الكلمة؟ وتكون الإجابة دائماً: حاول من خلال السياق التعرف على المعنى السياقي للكلمة. السبب في

ذلك هو أن الطلاب لا يتم تدريبهم تدريباً كافياً في مرحلة التأهيل اللغوي في إطار دروس تعلم اللغة الأجنبية على هذا النوع من التدريبات – وهي تخمين واستنباط معاني كلمات في سياقات مختلفة – والتي تؤهلهم في التغلب على هذه الإشكالية وتحديد معاني الكلمات الصعبة من خلال علاقاتها بمحيط الكلمات الأخرى (السياق). كما أن التدريس مبني على مبدأ ثنائية اللغة (أي الشرح دائماً باللغة العربية).

في بداية دروس تعليم اللغة الأجنبية يسيطر حفظ وترجمة المفردات بشكل خاص على العملية التعليمية. وهو ما يرسخ الشعور بأن اللغة تتكون من مفردات، وأن حفظ هذه المفردات يؤدي إلى إتقان اللغة. وهذا ما يرسخ في وعي الطلاب لاحقاً بأن الترجمة ما هي إلا عملية نقل مفردات من لغة إلى أخرى (ترجمة حرفية). وهذا يدعو إلى إعادة النظر في إستراتيجية تعليم اللغات الأجنبية، وعدم التركيز على المفردات والظواهر النحوية كهدف للفهم والحوار. على العكس من ذلك يجب أن يكون الحوار والنص هو المنطلق والهدف لتعلم المفردات والظواهر النحوية، حتى يرْسخ لدى الطلاب المفهوم بأن النص (أعني هنا السياق والمقام) هو مفتاح فك شفرة معاني الكلمات ووظائف الظواهر النحوية. وعليه يجب أن يكون تحصيل الثروة اللغوية من خلال تعبيرات في سياقات ومواقف مختلفة، وليست من خلال مفردات لا يوجد بينها علاقات منطقية. يتعلم الطلاب أيضاً الكثير عن كيفية تركيب وصياغة الظواهر النحوية، لكنهم يتعلمون القليل عن وظائف هذه الظواهر. هذا المنهج في التدريس هو ما يجعل الطلاب يركزون الانتباه أثناء عملية الترجمة على الصعوبات النحوية ومحاولة التغلب عليها، دون التركيز على مضمون ورسالة النص. صحيح أنه من المهم أن يعرف الطلاب كيف يركب الجمل المبنية للمجهول، لكن الأهم: لماذا نستخدمه؟ ومتى؟ وهو ما يطلق عليه في علم اللغة مصطلح "النحو الوظيفي".

عرض النتائج وتحليلها

النتائج

تحديد الأخطاء يؤدي إلى معرفة نقاط الضعف في الأهلية اللغوية وكذلك الضعف في الكفاءة في ميدان الترجمة، كما يساعد على تحديد الإستراتيجيات التي يجب أن تستخدم للتغلب على مشاكل الترجمة. من الضروري أيضاً دراسة أسباب الأخطاء في محاضرات الترجمة، وكذلك طرق ووسائل التصدي لها وتصويبها. كما يجب تصنيفها إلى: لغوية (نقص في الأهلية اللغوية)، ثقافية (نقص في المعرفة الثقافية)، منهجية (نقص الكفاية في ميدان الترجمة).

نتائج البحث تنقسم إلى محورين: المشاكل والحلول المقترحة. ترجع مشكلات الترجمة إلى سببين رئيسيين.

مشاكل في التكوين

تنقسم المشاكل في التكوين إلى:

- ضعف في الأهلية اللغوية: ويرجع إلى:
  - نقص فترة التأهيل اللغوي التي تستغرق عامين فقط، يبدأ بعدها الطالب في دراسة مقررات الترجمة.
  - تدريس اللغة الألمانية في الكلية يقوم على ثنائية اللغة، وشرح القواعد النحوية والمفردات والتركيبات اللغوية للغة الأجنبية يتم باللغة العربية.
  - تهدف تدريبات الترجمة بالكتب التعليمية إلى اختبار المعارف الصرفية، والدلالية، دون اختبار المعارف البراجماتية.
  - عملية التقييم المرحلي خلال فترة التكوين (الاختبارات النهائية) لا تحظى بالاهتمام الكافي من المعلمين. قيمة التقييم تكمن ليس فقط في تحديد التحصيل العلمي للطالب، بل أيضاً في تقييم قدرات الطالب المنهجية والإدراكية وكذلك اللغوية.
- الاقتراحات:
  - استمرار تدريس المهارات اللغوية حتى المستوى السادس، وهو ما يعني دراسة اللغة لمدة ثلاث سنوات بدلاً من سنتين.
  - تنظيم برامج ودورات خاصة للطلاب ضعفاء المستوى. وإذا كان النقص منهجياً وإدراكياً وقابلاً للتجاوز يمكن توجيه الطالب بإعادة الفصل الدراسي، وتكون عملية التوجيه خلال مكتب الإرشاد الطلابي. وإذا رأى مكتب الإرشاد من خلال الملف الجامعي واستشارة أساتذة البرنامج المختص بأن قدرات الطالب المنهجية أو الإدراكية لا تمكنه من الوصول إلى المستوى المطلوب فمن الأجدى أن يوجه نحو حل مهني أو تعليمي آخر.

- ضعف الكفاءة في ميدان الترجمة: ويرجع إلى:
  - عدم وجود مؤسسات تُعنى بتأهيل الأساتذة لممارسة مهنة إعداد المترجمين.
  - إعداد المترجمين يقوم به بالدرجة الأولى أساتذة اللغة والأدب والتربية، مع ندرة وجود أساتذة متخصصين في مجال الترجمة.
  - خلل في القواعد النظرية والمنهجية التي عليها عدد من الأساتذة.
  - الطلاب يترجمون النص جملة بعد الأخرى كجزر منعزلة، دون ربطها بالسياق العام للنص.
  - صياغة العديد من الاختبارات لا تضع في الاعتبار المستوى المعرفي للطلاب.
  - صعوبات ناتجة عن الإستراتيجيات التي يستخدمها الطلاب في الترجمة:

١- الاستخدام الخاطئ للقواميس ثنائية اللغة.
٢- الاستخدام الخاطئ للقواميس أحادية اللغة.
٣- البحث عن مترادفات وشروح في اللغة الأم واللغة الأجنبية.
٤- ترجمة المفردات حرفياً.

- الاقتراحات:

- توصيف مقررات فروع علوم اللغة (اللغويات، لغويات النص، علم الدلالة، علم الأسلوب) يجب أن تسعى إلى تحقيق السيطرة على عناصر التقابل بين اللغتين (الهدف والمصدر).
- التكليف بالترجمة يجب أن يكون بالقدر المناسب، بحيث يمكن الوفاء بها من خلال الوسائل المتاحة.
- ضرورة تشجيع وتحفيز الطلاب وتدريبهم على كيفية استخدام القاموس ثنائي وأحادي اللغة في دروس الترجمة.
- لابد من السماح للطلاب باستخدام القواميس في امتحانات الترجمة، وقبل ذلك أيضاً في مرحلة التأهيل اللغوي، على وجه الخصوص في دروس وامتحانات القراءة.
- مناقشة الأخطاء مع الطلاب وإمدادهم بالمعلومات الضرورية الخاصة بعلم المعاجم.
- لابد من تزويد الطلاب بالتقنيات المناسبة للتوثيق ومعرفة المصطلحات المتخصصة في اللغة الأم.
- استخدام كتب القواعد كأحد مصادر التوثيق أثناء الترجمة.

مشاكل مرتبطة بعملية التكوين

تنقسم المشاكل المرتبطة بعملية التكوين إلى ما يلي:

- نمطية الطالب ومعايير القبول:

- نقص في التكوين العام.

- الاقتراح:

استحداث غرفة للقراءة يوضع بها الأعداد اليومية للجرائد والمجلات المحلية والأجنبية، وكذلك عرض إحدى قنوات الأخبار، بغرض زيادة حصيلة الثقافة العامة لدى الطلاب.

- السماح بتسجيل الطلاب بدون أي معرفة مسبقة باللغة الألمانية.

- الاقتراح:

فرض شروط للقبول بالبرامج المختلفة بالكلية، من خلال امتحانات قبول، أو جلسات خاصة، أو معدل اللغة الإنجليزية بالثانوية العامة أو ربما كل هذه الشروط مجتمعة.

- درجة التخصص التي عليها الطالب:
  - ندرة الأستاذ الذي يتمكن من تغطية مراحل إعداد المترجم المتخصص.
  - عدم توفر مصادر التوثيق (قواميس ومعاجم وغيره) بالقدر الكافي.
  - عدم وجود علاقة وثيقة بين برامج الترجمة والأقسام العلمية المتخصصة.
  - الاقتراح:

الحصول على معلومات متخصصة في كافة الميادين العلمية عن طريق الأساتذة في مختلف الأقسام بالتعاون مع الكلية، وكذلك خدمات المكتبة الجامعية.

- درجة التخصص والمعرفة التي عليها الأستاذ:
  - إعداد المترجمين يقوم به أساتذة اللغة والأدب والتربية.
  - هناك من بين الأساتذة من هم في حاجة إلى التوجيه والتدريب للقيام بمهامهم.
  - الاقتراح:

يجب أن تقوم الكلية بتنظيم برامج متخصصة لإعداد أساتذة الترجمة في إطار جماعي كي تحظى بتوافق الآراء، وتوفر لها فرص التطبيق.

- الخطة الدراسية:
  - تطبيق خطة دراسية موحدة على جميع اللغات الأوروبية والشرقية.
  - الاقتراح:

تطبيق خطة دراسية لكل لغة على حدة، تجمعها قواسم مشتركة: مدة الدراسة، وعدد الساعات الدراسية.

  - السماح للطلاب بتسجيل مقررات دراسية في مستويات مختلفة.
  - الاقتراح:

شرط الانتقال من مستوى إلى آخر في مرحلة التكوين اللغوي (المستوى الأول إلى الرابع) هو أن تكون النتيجة الإجمالية لا تقل عن ٦٠٪، على أن يحقق الطالب في مقرر الكتابة والحديث نسبة لا تقل عن ٦٠٪، كشرط رئيسي للنجاح والانتقال إلى المستوى التالي. وإذا فشل في تحقيق هذين الشرطين، لزم عليه إعادة مقررات المستوى جميعاً مرة أخرى.

  - تقسيم تدريس اللغات إلى مقررات لغوية منفصلة ومنعزلة.
  - الاقتراح:

تدريس اللغة كوحدة واحدة وعدم تقسيمها خلال المستويين الأول والثاني.

  - مقررات الترجمة التحريرية كثيرة ومتنوعة لا يحكمها تصنيف علمي، أو تسلسل منطقي.

- الاقتراح:
  - تحديد مقررات الترجمة التحريرية على أساس أنماط النصوص (إخباري، تعبيري، داعي، وكذلك خليط من هذه الأنماط)، وتكون مهمة الترجمة هي نقل الوظيفة المهيمنة للنص.
  - دراسة الترجمة يجب أن تكون محصورة في الترجمة التحريرية فقط. الترجمة الشفوية (فورية، تتبعية، ثنائية)، تدرس ضمن دبلوم الدراسات العليا لمدة سنتين، يسبقها دراسة فصل أو فصلين بإحدى الجامعات الألمانية.

- احتياجات السوق:
  - عدم وجود دراسة وافية عن سوق الترجمة في السعودية.
  - الخلط بين احتياجات التكوين واحتياجات السوق.
- الاقتراح:

على الكلية وضع احتياجات التكوين واحتياجات السوق ضمن الخطط الدراسية ببرامجها مع أولوية لاحتياجات التكوين.

- مواصفات المؤسسة التعليمية:
  - نقص في بعض مكونات البنية التحتية لتدريس اللغات والترجمة (كتب تعليمية ومتخصصة، قواميس لغوية ومتخصصة، مجلات بحثية متخصصة، مكتبة سمعية وبصرية، مخصصات سنوية لعضو هيئة التدريس).

تحليل النتائج

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح أنه قد تم رصد إجمالي ٢٨ مشكلة، كان نصيب المشاكل المرتبطة بعملية التكوين العدد الأوفر منها (١٨ مشكلة). هذا يعني أن أكثر المشاكل التي تعيق رفع جودة التعليم ليست بالدرجة الأولى في عملية التكوين ذاتها، وإنما فيما يحيط بها. الملحوظة الثانية هي الإجراءات (المقترحات) الواجب اتخاذها لحل هذه المشاكل متساوية ومتوازنة: مشاكل التكوين (٩ مقترحات)؛ مشاكل مرتبطة بالتكوين (١٠). هذا يعني أن إعادة الهيكلة تتطلب السير في الاتجاهين بشكل متوازٍ ومتساو.

من خلال الجدول يتضح أيضاً أن أكثر أنواع المشاكل التي تعيق العملية التعليمية هي: ضعف الكفاءة في ميدان الترجمة (٦ مشاكل). وهي أيضاً من أكثر العناصر التي تحتاج إلى إجراءات (٧ مقترحات) للتغلب عليها والقضاء على معوقاتها. وهذا يعني أن هذه المشكلة يجب أن تحتل المرتبة الأولى في جدول الأولويات لعملية إعادة الهيكلة.

نوعية المشكلة	عدد المشاكل	مقترحات الحل
مشاكل في التكوين		
١- ضعف في الأهلية اللغوية	٤	٢
٢- ضعف الكفاءة في ميدان الترجمة	٦	٧
المجموع	١٠	٩
مشاكل مرتبطة بعملية التكوين		
١- نمطية الطالب ومعايير القبول	٢	٢
٢- درجة التخصص التي عليها الطالب	٣	١
٣- درجة التخصص والمعرفة التي عليها الأساتذة	٢	١
٤- الخطة الدراسية	٤	٥
٥- احتياجات السوق	٢	١
٦- مواصفات المؤسسة التعليمية	٥	---
المجموع	١٨	١٠
المجموع الكلي	٢٨	١٩

هذا البحث خطوة في طريق طويل للوصول إلى الهدف المرجو: رفع مستوى جودة التعليم، للوصل للهدف الأسمى: الارتقاء بمستوى الخريجين وإعدادهم لتأدية المهام التي يكلفون بها، حيث إنهم سفراء للكلية في سوق العمل المفتوح، الذي يتنافس فيه خريجون من دول عديدة، للحصول على فرصة عمل، لن تكون إلا للأصلح. رؤوس الأموال (فرص العمل) ليس لها وطن، وتبحث دائماً عمن ينميها، بغض النظر عن موطنه. تحسين جودة التعليم أصبحت قضية وجود وحياة، ولن تتحسن جودة التعليم إلا من خلال حل المشاكل التي تعوق تقدمها وتطورها. وأرجو أن تكون الحلول المقترحة في هذا البحث خطوة أولى للوصول إلى هذا الهدف.

شكر وتقدير

يود الباحث أن يشكر مركز البحوث بكلية اللغات والترجمة (المجلس العلمي) بجامعة الملك سعود على الدعم المالي لهذا البحث.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

بيل، روجر ت. *الترجمة وعملياتها: النظرية والتطبيق*. ترجمة محيي الدين علي حميدي، الرياض: مكتبة العبيكان، (٢٠٠١م).

عناني، محمد. *نظرية الترجمة الحديثة: مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة*. الجيزة: لونجمان، (٢٠٠٣م).

مونان، جورج. *علم اللغة والترجمة*. ترجمة أحمد زكريا إبراهيم، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، (٢٠٠٢م).

ثانياً: المراجع الأجنبية

Albrecht, J. *Translation und interkulturelle Kommunikation*. Frankrurt/Main: Lang, (1987).

Best, Joanna und Kalina, S. *Übersetzen und Dolmetschen. Eine Orientierungshilfe*. Tübingen und Basel: Francke, (2002).

Ehnert, R. und Schleyer, W. *Übersetzen im Fremdsprachen unterricht. Beiträge zur Übersetzungswissenschaft - Annäherungen an Übersetzungsdidaktik*. Materialien DaF. Regensburg: Becker Kuns, (1987).

Hönig, H. G. "Wer macht die Fehler?" In: J. Albrecht, (1987), 37-46.

Kiraly, D. *A Social Constructivist Approach to Translator Education: Empowerment from Theory to Practice*. Manchester: St. Jerome Publishing, (2000).

Krings, K. P. *Was in den Köpfen von Übersetzern vorgeht?* Tübingen: Gunter Narr, (1986).

Newmark, P. *Textbook of Translation*. London/New York: Prentice Hall, (1988).

Nida, E. A. *Toward a Science of Translating: With Special Reference to Principles and Procedures Involved in Bible Translating*. Leiden: E.J. Brill, (1964).

Nord, Ch. *Textanalyse und Übersetzen. Theoretische Grundlagen. Methode und didaktische Anwendung einer übersetzungsrelevanten Textanalyse*. (Aufl. 1988), Heidelberg: Groos, (1991).

Orosz, Réka. "Übersetzungsprobleme und Lösungsstrategien bei Übersetzungen vom Ungarischen ins Deutsche. Eine empirische Untersuchung von Übersetzungstexten ungarischer Studenten in der Deutschlehrerausbildung." *Diss. Philosophische Fakultät, Universität Passau*, (1999).

Ortner, Stephan. Funktionale Ansätze der Translations wissenschaft: Translatorische Handeln und Skopostheorie im Vergleich. http://mnemopol.net, Signatur # 413, WS 2002/2003.

Reiß, K. "Übersetzungsorientierte Texttypologie." In: Stolze, (1994), S.121-127.

Risku, H. *Translatorische Kompetenz. Kognitive Grund lagen des Übersetzens als Expertentätigkeit*. Tübingen: Staufenburg, (1998).

Stolze, R. "Kategorien des Übersetzens." In: Stolze, (1994a), S.196-206.

Stolze, R. *Übersetzungstheorien*. Eine Einführung, Tübingen: Gunter Narr, (1994b).

Stolze, R. *Die Fachübersetzung*. Eine Einführung, Tübingen: Gunter Narr, (1999).

Wills, W. *Probleme und Perspektive der Übersetzungsäquivalenz*. Trier: Klett, (1975).

Wills, W. *Übersetzungswissenschaft*. Darmstadt: Wissen-schaftliche Buchgesellschaft, (1981).

Wills, W. "Kognition und Übersetzen. Zu Theorie und Praxis der menschlichen und maschinellen Übersetzung." Tübingen: Max Niemeyer, in: Max Niemeyer, (1988).

Theoretical Problems of Translation and the Solution Strategy from the Reality of Teaching Languages and Translation at the College of Languages and Translation, King Saud University

Nasser E. A. Mohammed
Assistant Professor, College of Languages and Translation, King Saud University

(Received 26/03/1431H.; accepted for publication 16/11/1431H.)

Abstract. This research focuses on the study of teaching and educational procedures that are used in German language learning and also the strategies that are used in text translations in the lessons of written translation. It shed light on some of the problems resulting from these strategies and actions with proposed suggestions which should be adopted to solve these problems.

Through the analysis of errors in the sample of the study and knowing its causes and proposed solutions, important and useful information is obtained to help in the preparation of scientific material, for both teaching language lessons or language of translation.